

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكريت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اباد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.د محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهريين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
24_1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية - الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	.1
40_25	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف أ.د. فلاح خلف كاظم	.2
59_41	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2030-2015 أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	.3
87_60	المفاجأة الإدراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	.4
109_88	التيار الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً أ.م.د. فارس تركي محمود	.5
129_110	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقارنة نظرية وتحليلية لحالات مختارة أ.م.د. محمد محي الجنابي	.6
144_130	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	.7
163_145	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية أ.م.د. د. يسرى مهدي صالح	.8
187_164	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	.9
206_188	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق - مراجعة - تحليل - تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	.10
227_207	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	.11
242_228	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م.د. سارة حامد ناجي	.12

258_243	التحديات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	13.
274_259	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د. فينوس غالب كامل	14.
289_275	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	15.
310_290	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	16.
328_311	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م. سراج مهند منير	17.
أ_ج	مراجعة مقال: أ.م.د. أوراڊ محمد مالك كمونه	18.

التحويلات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020
(العراق انموذجاً)[∇]

Digital Financial Transformations in Arab Countries and the Role of Digital
Currencies in International Economic Relations after 2020
(Iraq as a Case Study)

Haneen Amer Ayed Al-Qarghouly

م.م. حنين عامر عايد القرغولي^{*1}

الملخص:

ان التحويلات المالية الرقمية التي شهدتها الدول العربية بعد عام 2020 في ظل تطور التكنولوجيا المالية وانتشار الخدمات الرقمية، مع التركيز على دور العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في تطوير الأنظمة المالية وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية. وتهدف الدراسة الى تحليل الإطار المفاهيمي للتحويل المالي الرقمي، وبيان واقع تطبيقاته في الدول العربية، وتبسيط الضوء على تجربة العراق بوصفه نموذجاً لدولة نامية تسعى إلى تحديث بنيتها المالية والاندماج في النظام المالي العالمي.

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية والتقارير الرسمية، وتحليل التجارب العملية لبعض الدول العربية، ولا سيما مشاريع الدفع الرقمي والعملات الرقمية للبنوك المركزية. وتوصل البحث إلى أن التحويل المالي الرقمي يمثل أداة فاعلة لتحسين كفاءة أنظمة الدفع، وتوسيع الشمول المالي، وخفض تكاليف المعاملات، فضلاً عن دوره في تعزيز الاستقرار النقدي ودعم التكامل المالي الإقليمي والدولي. كما أظهرت النتائج أن نجاح هذه التحويلات في الدول العربية، وخاصة العراق، يرتبط بتوافر بنية تحتية رقمية متطورة، وأطر تشريعية مرنة، وسياسات فعالة لإدارة المخاطر التقنية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: التحويل المالي الرقمي، الشمول المالي، العملات الرقمية، النظام المالي، الشفافية.

Abstract:

The digital financial transformations that have taken place in Arab countries after 2020, in light of the rapid advancement of financial technology and the widespread adoption of digital services, with a particular focus on the role of central bank digital currencies (CBDCs) in developing financial systems and strengthening

∇ تاريخ التقديم : 2026/ 3/9 تاريخ القبول: 2026/ 4/ 4 تاريخ النشر: 2026 /6/30

* 1 كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/ جامعة بغداد haneen.a@cope.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

international economic relations. The study aims to analyze the conceptual framework of digital financial transformation, assess the reality of its applications in Arab countries, and highlight the experience of Iraq as a model of a developing country seeking to modernize its financial infrastructure and integrate into the global financial system.

The research adopts a descriptive-analytical methodology by reviewing economic literature and official reports, as well as analyzing practical experiences of selected Arab countries, particularly digital payment projects and central bank digital currency initiatives. The findings indicate that digital financial transformation represents an effective tool for improving the efficiency of payment systems, expanding financial inclusion, and reducing transaction costs, in addition to its role in enhancing monetary stability and supporting regional and international financial integration. The results also show that the success of these transformations in Arab countries, especially in Iraq, is closely linked to the availability of advanced digital infrastructure, flexible regulatory frameworks, and effective policies for managing technical and cybersecurity risks.

Keywords: Digital Financial Transformation, Financial Inclusion, Digital Currencies, Financial System, Transparency.

المقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم بعد عام 2020 واقعاً مالياً جديداً، اتسم بالانتقال من الأنظمة النقدية التقليدية إلى أنماط رقمية أكثر تطوراً، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنظمة المصرفية وآليات التبادل المالي بين الدول. وقد أسهم هذا التحول في إعادة رسم أدوار المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك المركزية، التي باتت تواجه تحديات متزايدة تتعلق بكفاءة أنظمة الدفع، والاستقرار النقدي، وتوسيع نطاق الشمول المالي.

وفي هذا الإطار، برزت العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية كأحد أهم الأدوات الحديثة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام المالي ومواكبة التحولات الرقمية العالمية، مع الحفاظ على السيادة النقدية للدول. ولم يكن العالم العربي بعيداً عن هذه التحولات، إذ شهدت العديد من دوله توجهاً متنامياً نحو رقمنة الخدمات المالية، مع اختلاف مستويات التطبيق والتقدم من دولة إلى أخرى.

وتناول هذا البحث التحولات المالية في الدول العربية بعد عام 2020، مع التركيز على دور العملات الرقمية في التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحليل واقع التحول المالي الرقمي في العراق بوصفه نموذجاً لدولة تسعى إلى الاندماج التدريجي في المنظومة المالية الرقمية العالمية.

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية الدراسة في كونه يعالج موضوعاً معاصراً وحيوياً يرتبط بالتحويلات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي العالمي، ولا سيما في الدول العربية. كما تبرز أهميته في إبراز دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز كفاءة الأنظمة المالية ودعم الاستقرار النقدي. وتحليل التجارب العربية في مجال التحول المالي، مع التركيز على حالة العراق في مرحلة ما بعد 2020.

هدف البحث: يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1. بيان دور العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في تطوير الأنظمة المالية.

2. تحليل واقع التحول المالي في الدول العربية بعد عام 2020.

3. دراسة تجربة العراق في مجال التحول المالي الرقمي وتقييم متطلباتها المستقبلية.

4. استشراف أبرز التحديات والآفاق المستقبلية للتحول المالي الرقمي.

إشكالية البحث: تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي: ما أثر التحول المالي الرقمي في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام المالي في العراق بعد عام 2020، وتتفرع عنه التساؤلات الاتية:

1. ما مدى جاهزية العراق (تشريعياً وتقنياً) لتبني العملات الرقمية؟

2. كيف تسهم الرقمنة المالية في خفض تكاليف المعاملات الدولية؟

3. إلى أي مدى يعزز "الدينار الرقمي" السيادة النقدية والشمول المالي؟

4. ما فرص نجاح التكامل المالي العربي في ضوء التجارب الرقمية الحديثة.

فرضية البحث: يفترض البحث ان التحول المالي الرقمي وتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية يؤديان الى رفع كفاءة النظام المالي وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وان نجاح هذه العملية في العراق يرتبط بتوفير البنية التحتية الرقمية والاطار التشريعي الملائم.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة التحويلات المالية الرقمية في الدول العربية بعد عام 2020، من خلال تحليل الأدبيات والتقارير الرسمية ذات الصلة، وربط الإطار النظري بالواقع التطبيقي، مع التركيز على تجربة العراق.

أولاً: التحويلات المالية والعملات الرقمية

شهدت الأنظمة المالية العالمية والعربية بعد عام 2020 تحولات كبيرة نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار العملات الرقمية، مما أثر على طريقة إدارة الأموال والمعاملات المالية بين الدول.

1. مفهوم التحويلات المالية في العلاقات الاقتصادية الدولية

شهد القطاع المصرفي تحولاً جذرياً نتيجة التوسع في استخدام الإنترنت والتطور الكبير في تقنيات الحاسوب والاتصالات، مما جعل تبادل المعلومات أسرع وأكثر شمولاً، وأدى إلى بروز الحاجة لتحديث الخدمات المصرفية. وقد دفع هذا التطور الدول العربية إلى تبني استراتيجيات حديثة تتوافق مع المعايير المصرفية العالمية، إذ أتاح الإنترنت للمصارف إمكانية التسويق لخدماتها والتواصل مع العملاء محلياً ودولياً دون الحاجة لأي حضور مادي، ومع توسع التحول الرقمي أصبح الحصول على الخدمات المصرفية يتم عبر أجهزة متصلة بالشبكات بدلاً من زيارة الفروع التقليدية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن اعتماد الوسائل الرقمية صار ضرورة لمواكبة التطور السريع في الصناعة المصرفية، إذ بات بالإمكان تقديم معظم الخدمات إلكترونياً سواء للأفراد أو المؤسسات، وذلك تبعاً للبيئة التي يعمل بها المصرف ومدى جاهزيته للتحول الرقمي (خضير وعبد علي، 2020، ص3).

وتم تعريف التحول الرقمي للعمليات المصرفية بأنه ((مجموعة من الخطوات المصرفية تبدأ من أمر التحويل الصادر عن المصدر لهدف الدفع الى المستفيد من الامر وبعدها يتم النقل بقبول بنك المستفيد لدفع قيمة الحوالة للمستفيد من الامر، إذ انها عملية تبدأ وتنفذ من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف مثلاً)). (خضير وعبد علي، 2020، ص3). وتعد هذه التحويلات الرقمية الأساس الذي يمكن من خلاله تطوير العملات الرقمية الرسمية وتوظيفها في تعزيز النظام المالي.

ومن أجل تعميق الفهم لطبيعة التحول المالي الرقمي، تبرز أهمية إجراء مقارنة بين العملات الرقمية والعملات التقليدية، وذلك لتوضيح أوجه الاختلاف في الكفاءة والتكلفة والشفافية، كما يبينه الجدول الآتي:

جدول(1): مقارنة بين العملات الرقمية والعملات التقليدية

المعيار	العملات التقليدية	العملات الرقمية (CBDC)
الشكل	نقد ورقي ومعدني	رقمية بالكامل (الالكترونية)
سرعة المعاملات	بطيئة نسبياً، خاصة الدولية	سريعة وفورية تقريباً
التكلفة	مرتفعة (طباعة، نقل، وسطاء)	منخفضة نسبياً
الشفافية	محدودة	عالية (قابلة للتتبع)
الامان	عرضة للسرقة والتزوير	عرضة للمخاطر السيبرانية
الشمول المالي	محدود للفئات غير المصرفية	يعزز الوصول للخدمات المالية
الاعتماد على الوسيط	يحتاج وسطاء (بنوك)	يمكن ان يقلل الاعتماد على الوسطاء
الاستخدام الدولي	معقد ويعتمد على أنظمة تقليدية	اسهل عبر أنظمة رقمية حديثة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك التسويات الدولية (BIS)،

<https://www.bis.org/publ/othp33.pdf>، 2020

2. دور العملات الرقمية الرسمية (CBDC)

ان التطورات العالمية المتسارعة في مجال العملات الرقمية والإقبال المتزايد عليها من قبل مستخدمي الإنترنت، ادى إلى إصدار عملات رقمية رسمية (CBDCs) من قبل البنك المركزي. لتوفير بدائل دفع رقمية امنة، وتعزيز الشمول المالي، والحد من الممارسات غير القانونية التي ترتبط باستخدام العملات الرقمية الخاصة. كما تعمل البنوك المركزية على وضع أطر تنظيمية وتشريعية تحكم استخدام هذه العملات في

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | / Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المعاملات بين الأفراد والمؤسسات المالية على حد سواء. وتؤثر عدة عوامل في تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية، منها مستويات الخصوصية، وكفاءة آليات الدفع، وإمكانية الوصول والاستخدام، إلى جانب الامتثال للقوانين المحلية والدولية. ويتم تصميم العملة الرقمية للبنوك المركزية وفق نموذج هيكل ثنائي المستوى، يتضمن (صالح 2021، ص 17، 18):

أ. الإصدار للأفراد (Retail CBDC): حيث توزع العملة عبر حسابات الأفراد في البنوك التجارية، مما يسهل استخدامها في المعاملات اليومية.

ب. الإصدار للمؤسسات المالية (Wholesale CBDC): يخصص هذا النوع لتسوية المدفوعات والمعاملات البنينة بين البنوك.

وتتميز هذه العملات بكونها نقداً قانونياً بإلزامية القبول، مدعومة بأطر تنظيمية وتشريعية تضمن مكانتها كوسيط دفع موثوق ومكون أساسي في الهيكل المالي. كما يعول على هذه الأطر التنظيمية في التصدي للأنشطة غير المشروعة التي قد تستغل طبيعة العملات الرقمية الخاصة (المشفرة) لإخفاء المعاملات. فضلاً عن ذلك فعند الشروع في إصدار هذه العملة، تواجه البنوك المركزية ضرورة تقييم حجم المخاطر والتحديات التشغيلية، والتي تتطلب تطوير أنظمة محاسبية متكاملة تواكب التحول الرقمي، وتبني نماذج عمل قادرة على دمج العمليات التقليدية مع الرقمية. كما يترتب على الإصدار عدة آثار محتملة، منها (صالح 2021، ص 18):

أ. تراجع الطلب على العملات النقدية التقليدية.

ب. الحاجة المستمرة لصيانة وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ج. تداعيات تكاليف الإصدار وسياسات أسعار الفائدة على استقرار القيمة النسبية للعملة الرقمية وتأثيرها على التوازن النقدي العام.

ثانياً: التحولات المالية في الدول العربية بعد 2020

شهدت الدول العربية تحولات مالية ملحوظة بعد عام 2020 نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار الخدمات المالية الرقمية.

1. واقع التحول المالي في الدول العربية بعد 2020

شهدت الدول العربية بعد عام 2020 تطورات ملموسة في مجال التحول المالي الرقمي، وكانت دول الخليج من أبرز الدول في هذا المجال، لا سيما من خلال مشروع ((عابر)) الذي يعد مبادرة مشتركة بين البنكين المركزيين في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفه اختبار جدوى إصدار عملة رقمية ثنائية الاستخدام تعمل كأداة للتسوية المالية محلياً وعبر الحدود بين الدولتين. وتتمثل الأهداف الرئيسية

للمشروع فيما يأتي(مشروع عابر.2020.ص7) <https://www.sama.gov.sa/ar->

[sa/News/Documents/Project_Aber_report-AR.pdf](https://www.sama.gov.sa/ar-)

- أ. دراسة قدرات تقنيات السجلات الموزعة وتحليل مستوى جاهزيتها وفعاليتها.
 - ب. تقييم إمكانية استخدام العملة الرقمية كبديل للدفع عبر الحدود من خلال منصات السجلات الموزعة، بما في ذلك التحديات التقنية المرتبطة بأنظمة الدفع المركزية بين البلدين.
 - ج. اختبار نموذج العملة الرقمية الصادر عن البنكين المركزيين وتشغيله فعلياً.
- ولتطبيق هذه الأهداف، تم تقسيم المشروع إلى ثلاث حالات استخدام رئيسية:

- أ. حالة الاستخدام الأولى: توثيق متطلبات التسوية المحلية بين البنكين المركزيين.
- ب. حالة الاستخدام الثانية: اختبار التشغيل الفعلي لعمليات الدفع عبر الحدود بين الجهات المشاركة.
- ج. حالة الاستخدام الثالثة: تحليل متطلبات تنفيذ عمليات الدفع عبر الحدود بين البنوك التجارية في كلتا الدولتين.

شكلت مشاركة المصارف التجارية أحد العناصر الجوهرية التي أضافت قيمة نوعية لمسار تنفيذ المشروع، إذ اتسمت المراحل الأولى بانضمام فعال لستة مصارف تجارية من ثلاث دول مشاركة. وقد أتاح هذا الانضمام فرصة مهمة لتلك المصارف لاختبار تشغيل نظام دفع بيني قائم على تكنولوجيا السجلات الموزعة، بما مكنها من تقييم كفاءة البنية التقنية المقترحة في بيئة تشغيل حقيقية. وأظهرت نتائج التطبيق التجريبي أن الهيكلية المعمارية للمشروع تتميز بقدر عال من المرونة والاستيعاب، الأمر الذي سمح للمصارف بالتعامل بسلاسة مع مختلف المتطلبات التقنية والتشغيلية. كما ساهمت هذه المرونة في تعزيز قابلية النظام للتطوير والتكيف مع احتياجات الأطراف المشاركة(مشروع عابر.2020.ص10)

2. التحول المالي الرقمي في العراق بعد 2020

شهدت السياسة المالية في العراق تحولاً استراتيجياً في عام 2020، يركز على استبدال البنية النقدية التقليدية بأنظمة رقمية موحدة، يهدف هذا التحول إلى تحقيق الشمول المالي، ورفع كفاءة القطاع المصرفي، وتحسين الاندماج مع الشبكات المالية الدولية، استجابة للتطورات العالمية في التكنولوجيا المالية.

إذ عمل البنك المركزي العراقي على اعتماد خارطة طريق متكاملة لرقمنة الخدمات المصرفية عبر الدفع الإلكتروني بوصفه أداة رئيسية للتحول الرقمي، إذ بلغ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني نحو (63) ألف جهاز في المحافظات، فيما تجاوز عدد أجهزة الصراف الآلي (4) آلاف جهاز، مع إصدار ما يقارب (17) مليون بطاقة مصرفية، حسب ما أعلن عنه محافظ البنك المركزي العراقي، كما أوضح أن دعم البنك المركزي لتراخيص وتشغيل المحافظ الإلكترونية أسهم في رفع نسبة الشمول المالي إلى أكثر من (40%) في عام 2025 مقارنة ب(20%) قبل ثلاث سنوات، وبين أن عدد المحافظ الدائمة بلغ نحو (1.2) مليون محفظة، مؤكداً تحقيق التكامل الدولي من خلال ربط نظام الدفع الإلكتروني العراقي بالشبكات العالمية، بما يعزز قبول البطاقات الأجنبية محلياً والبطاقات العراقية دولياً، وهو ما يمثل تحولاً جوهرياً في النظام المالي

العراقي (العلاق، 2025). <https://ina.iq/ar/economie/228849--.html>.

فضلاً عن ذلك اطلق البنك استراتيجية وطنية للشمول المالي 2025-2029 لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في العراق، إذ تهدف الاستراتيجية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز كفاءتها، من خلال رفع نسبة امتلاك الحسابات المصرفية، وتقليل الفجوة بين الجنسين، وزيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية بحلول عام 2030، وفي هذا الإطار، أسهمت (منظمة AFI) في دعم البنك المركزي العراقي عبر تقديم التوجيه الفني لتطوير وتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، وتعزيز آليات التنسيق والمتابعة المؤسسية، إلى جانب دعم نظام المعلومات المالية الوطني، وتحسين الحوكمة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية التحتية المالية، بما يعزز الابتكار الرقمي ومبادرات التثقيف

المالي (العلاق، 2025). [https://www.afi-global.org/news/iraq-launches-national-](https://www.afi-global.org/news/iraq-launches-national-financial-inclusion-strategy-2025-2029)

[financial-inclusion-strategy-2025-2029](https://www.afi-global.org/news/iraq-launches-national-financial-inclusion-strategy-2025-2029) .

إن المكتسبات التي تحققت في التحول الرقمي بعد 2020 توفر بيئة ملائمة لإطلاق مشروع الدينار الرقمي، إذ تمثل البنية التحتية الرقمية المتطورة، التوسع في المحافظ الإلكترونية، وزيادة الشمول المالي، أساساً يمكن البناء عليه لضمان نجاح العملة الرقمية للبنك المركزي في العراق. ويتطلب إطلاق عملة رقمية عراقية ناجحة تلبية مجموعة من المتطلبات الجوهرية، أهمها (الحجيمي، 2025، ص208):

- أ. تعزيز البنية التحتية الرقمية: تعد البنية التحتية الرقمية المتطورة شرطاً أساسياً لإطلاق الدينار الرقمي ويتطلب ذلك تحديث شبكات الدفع الإلكتروني، تطوير الأنظمة المصرفية الرقمية، إنشاء مراكز بيانات حديثة، وضمان الربط الآمن بين البنك المركزي والمؤسسات المالية، مع بناء أنظمة مرنة لمواكبة النمو المستقبلي وضمان استمرارية الخدمة في الظروف الطارئة.
- ب. إطار تشريعي وقانوني متكامل: نجاح المشروع يعتمد على بيئة قانونية واضحة ومرنة تنظم العملات الرقمية، وتحمي البيانات الشخصية وخصوصية المستخدم، وتكافح غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، مع تحديد أدوار ومسؤوليات البنك المركزي والجهات المعنية، وآليات فعالة للإنفاذ.
- ج. تعزيز الوعي وبناء الثقة العامة: يعتمد اعتماد الدينار الرقمي على قبول الجمهور وثقته، ما يستلزم حملات توعية تبرز فوائد العملة الرقمية ويجب توضيح المخاطر المحتملة، مثل الاحتيال الإلكتروني، والإجراءات الوقائية المعتمدة، مع دعم حكومي مستمر لتعزيز مصداقية المشروع.
- د. إدارة مخاطر الأمن السيبراني: تشكل الهجمات السيبرانية تهديداً أساسياً للمنظومة الرقمية لذا يجب الاستثمار في أنظمة أمنية متقدمة، تطوير آليات للكشف المبكر عن التهديدات، إعداد خطط استجابة سريعة، وبناء فرق وطنية متخصصة لمراقبة وتشغيل الأنظمة الرقمية.
- هـ. تعزيز التعاون الدولي: يمكن الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية، من خلال تبادل المعرفة التقنية، تبني أفضل الممارسات العالمية، وتوافق الدينار الرقمي مع المعايير الدولية لتسهيل استخدامه في المعاملات العابرة للحدود.

اما بالنسبة للفوائد المحتملة لإصدار الدينار الرقمي في العراق (الحجيمي، 2025، ص207، 206):

- أ. تعزيز الشمول المالي: يسهم الدينار الرقمي في دمج شرائح واسعة من المجتمع ضمن النظام المالي، وخاصة الفئات غير المتعاملة مع البنوك، من خلال الوصول المباشر إلى الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة والمحافظ الرقمية، متجاوزاً الحواجز التقليدية مثل الحد الأدنى للرصيد أو الرسوم المرتفعة.
- ب. تحسين الكفاءة وخفض التكاليف: يعمل التحول نحو المعاملات الرقمية على رفع كفاءة النظام المالي، تقليل التكاليف المرتبطة بإنتاج النقد الورقي ونقله وتأمينه، والحد من الأخطاء البشرية وجرائم الاحتيال، مما يعزز موثوقية العمليات المالية.
- ج. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تتيح الطبيعة الرقمية للعملة إمكانية تتبع التدفقات المالية بدقة، مما يزيد من الشفافية ويحد من المعاملات غير القانونية، ويعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين.

د. رفع فعالية السياسة النقدية: يوفر الدينار الرقمي للبنك المركزي أداة دقيقة لمراقبة التدفقات النقدية وتنفيذ السياسات النقدية بفعالية، مثل التحكم في التضخم، تحفيز قطاعات محددة، أو توزيع الدعم المالي المباشر في أوقات الأزمات.

هـ. دعم التجارة الإلكترونية والابتكار: يساهم إصدار الدينار الرقمي في تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية، توفير وسيلة دفع آمنة وسهلة، تشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية (FinTech)، ودعم نمو الشركات الناشئة المحلية.

بالنظر إلى البيانات الكمية، يلاحظ أن العراق حقق قفزة في الشمول المالي من 20% إلى أكثر من 40% في عام 2025. ومع ذلك، فإن التحليل العميق يشير إلى أن "العراق أنموذجاً" يتطلب معالجة قضايا هيكلية حقيقية تتجاوز مجرد إصدار البطاقات، ومنها معالجة الاقتصاد النقدي الموازي، وتوطيد الثقة بالجهاز المصرفي، والحد من عمليات تهريب الأموال. إن نجاح "الدينار الرقمي" العراقي مرهون بمدى قدرة البنك المركزي على دمج هذه الكتلة النقدية المكتنزة خارج المصارف ضمن المنظومة الرقمية الجديدة، وهذا يعكس أن التحول الرقمي في العراق مازال في مرحلة انتقالية، إذ يعتمد نجاحه على معالجة الاختلالات البنوية في الاقتصاد المالي، وليس فقط التوسع في الأدوات الرقمية.

ثالثاً: أثر التحولات المالية على العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020

أدت التحولات المالية العالمية بعد 2020، خاصة مع انتشار التقنية الرقمية والعملات المشفرة، إلى إعادة تشكيل الشراكات الاقتصادية وأدوات التبادل المالي، ووضعت تحديات جديدة أمام الدول فيما يتعلق بالحوكمة المالية والسيادة النقدية.

1. انعكاسات التحول المالي على الشراكات الاقتصادية الدولية

يساهم التوجه نحو إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية في تعزيز كفاءة أنظمة الدفع وتوسيع نطاق الشمول المالي، ولا سيما في الدول النامية. إذ يمكن لهذه العملات أن تقلل من تكاليف المعاملات المالية، وتحسن سرعة تنفيذ المدفوعات، وتسهل وصول الأفراد غير المشمولين مصرفياً إلى الخدمات المالية الرسمية. كما أن اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية يعزز مستوى المنافسة داخل أسواق المدفوعات، ويدعم تحديث البنى التحتية المالية، ويساهم في تحسين كفاءة المدفوعات العابرة للحدود من خلال تقليص التعقيدات التشغيلية والإجرائية المرتبطة بالأنظمة التقليدية (العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2024

www.imf.org

وقد أسهمت التحولات الرقمية أيضاً في تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق العالمية عبر التجارة الإلكترونية، بما ساعد على توسيع النشاط التجاري وتعزيز التنافسية الدولية ويتجلى ذلك في النقاط التالية(حرز، 2024، ص262، 263):

أ. تحسين كفاءة سلاسل التوريد من خلال تقنيات حديثة مثل إنترنت الأشياء، ما يقلل التكاليف التشغيلية ويسرع عمليات الإنتاج والتوزيع.

ب. ابتكار نماذج أعمال رقمية جديدة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ج. تعزيز الشفافية والأمان في المعاملات التجارية باستخدام تقنيات سلسلة الكتل (Blockchain)، ما يقلل مخاطر الاحتيال ويزيد الثقة بين الأطراف المتعاملة.

د. تحسين تجربة العملاء من خلال تحليل البيانات وفهم السلوك الاستهلاكي، مما ينعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية الدولية.

أما أبرز انعكاسات إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية على الشراكات الاقتصادية الدولية فهي(امال، 2023، ص9، 10):

أ. خفض تكاليف المدفوعات عبر الحدود، مما يسهل التجارة والتعاون بين الدول.

ب. تعزيز قدرة الدول على إدارة سياساتها النقدية بشكل مستقل، وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية أو أنظمة الدفع الدولية.

ج. تحسين الشفافية المالية على المستوى الدولي، مما يعزز الثقة بين الشركاء الاقتصاديين.

د. تسريع تبادل البيانات الاقتصادية والمالية بين الدول، ودعم اتخاذ القرارات المشتركة في السياسات الاقتصادية.

هـ. دعم تكامل الأسواق المالية الإقليمية والدولية من خلال اعتماد منصات دفع رقمية مشتركة.

و. تشجيع الابتكار المالي الدولي وتطوير خدمات جديدة تعزز التعاون الاقتصادي عبر الحدود.

2. التحديات والافاق المستقبلية للتحوّل المالي الرقمي

إن التحوّل المالي الرقمي يواجه مجموعة من التحديات التقنية والتنظيمية والأمنية، وفي المقابل يفتح آفاقاً مستقبلية لتعزيز كفاءة النظم المالية وتحقيق النمو الاقتصادي.

التحديات التنظيمية والتقنية للتحولات المالية الرقمية في الدول النامية (حرز، 2024، ص269)

أ. ضعف البنية التحتية التقنية: تعاني العديد من الدول النامية من قصور واضح في البنية التحتية التكنولوجية، ولا سيما في ما يتعلق بخدمات الإنترنت عالية السرعة وشبكات الاتصالات المتطورة، الأمر

الذي يحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية، ويؤثر سلباً على جذب الاستثمارات وتطوير القطاعات الرقمية.

ب. فجوة المهارات والمعرفة الرقمية: تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تنمية المهارات الرقمية، نتيجة محدودة فرص التدريب والتعليم المتخصص في المجالات التكنولوجية الحديثة، مما يقلل من قدرة القوى العاملة على التعامل بكفاءة مع أدوات الاقتصاد الرقمي، وينعكس سلباً على إنتاجية المؤسسات وتطورها.

ج. نقص التمويل والاستثمار: يتطلب التحول الرقمي استثمارات مالية كبيرة لتطوير البنية التحتية وإطلاق المشاريع التكنولوجية الحديثة، إلا أن محدودية الموارد المالية في الدول النامية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ هذه المشاريع، وتحد من قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

د. التحديات التنظيمية والتشريعية: يستلزم الاقتصاد الرقمي وجود أطر تنظيمية وتشريعية حديثة تضمن حماية البيانات وتعزيز الأمن الرقمي، غير أن العديد من الدول النامية تفتقر إلى تشريعات قانونية متكاملة تدعم هذا التحول، مما يؤدي إلى ضعف حماية الملكية الفكرية وارتفاع المخاطر المرتبطة بالمعاملات الرقمية.

هـ. اتساع الفجوة الرقمية: تظهر فجوات واضحة بين المناطق الحضرية والريفية في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية، مما يسهم في تعميق الفجوة الرقمية ويحدّ من استفادة بعض فئات المجتمع من فرص الاقتصاد الرقمي، ويؤدي إلى زيادة التفاوت التنموي داخل الدولة.

اما الآفاق المستقبلية للتحول المالي الرقمي

أ. تعزيز الاستقرار المالي والكفاءة النقدية: يمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية أن تدعم السياسات النقدية عبر توفير رؤى دقيقة عن سلوك التدفقات النقدية، ما يعزز قدرة البنك المركزي على التحكم في التضخم وتحسين فاعلية التدخلات الاقتصادية (بوزانة وحمدوش 2023، ص 96).

ب. توسيع الشمول المالي: تتيح الخدمات المالية الرقمية وصولاً أوسع إلى الفئات غير المتعاملة مع البنوك، خصوصاً في المناطق الريفية أو غير المخدومة تقنياً، مما يدعم الجهود التنموية ويقلص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية (العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2024، www.imf.org).

ج. دعم الابتكار في الخدمات المالية: يشكل التحول الرقمي بيئة خصبة لتبني حلول مالية مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، التعرف البيومتري، والتحليلات الضخمة للبيانات، ما قد يحول النظم المالية إلى خدمات أكثر تخصيصاً وكفاءة (تمكن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) وتقنية سلسلة الكتل من مستقبل المدفوعات <https://www.ibm.com/qa-ar/think/topics/blockchain-for-cbdc>).

د. إمكانية تحقيق مزايا اقتصادية مستدامة: من المتوقع أن يساهم التحول المالي الرقمي في تقليل تكاليف المعاملات، تعزيز مستوى الشفافية، وتحسين بيئة الحوكمة المالية، وهي عناصر أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعود بالنفع على الاقتصادات المحلية والدولية على حد سواء (الشبشيري، العملات الرقمية للبنوك المركزية: نحو نظام مالي عالمي مستدام. <https://aleqtisadyah.com/archives/10703>).

في ضوء التحديات التقنية والتنظيمية المتنامية التي يفرضها التحول المالي الرقمي، تبدو الحاجة ماسة لوضع أطر تنظيمية متقدمة، استراتيجيات أمنية قوية، وبنى تحتية رقمية متينة. وفي الوقت ذاته، تفتح هذه التحولات آفاقاً واسعة لتحسين الأداء المالي، توسيع الشمول المالي، وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. إن تحقيق توازن فعال بين الابتكار والمخاطر سيكون أساسياً لضمان استدامة التحول المالي الرقمي في المستقبل.

الخاتمة:

ان التحولات المالية الرقمية في الدول العربية بعد عام 2020 أسهمت في تطوير الأنظمة المالية وتعزيز كفاءة المدفوعات ودعم العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أظهر أن التوسع في الدفع الإلكتروني والعملات الرقمية للبنوك المركزية عزز الشمول المالي وقلل تكاليف المعاملات، رغم استمرار تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتشريعات والأمن السيبراني. ويخلص البحث إلى أن نجاح التحول المالي الرقمي، ولا سيما في العراق، يتطلب أطراً تنظيمية متكاملة وتعاوناً إقليمياً ودولياً لضمان استدامة آثاره الاقتصادية، وبذلك يمثل العراق نموذجاً تطبيقياً أولاً للتحول المالي الرقمي في الدول النامية، مع استمرار الحاجة الى تطوير البنية المؤسسية والتشريعية لتعزيز هذا التحول.

الاستنتاجات

1. إن التحول المالي الرقمي يشكل أحد المحركات الرئيسية لتحديث الأنظمة المالية في الدول العربية بعد عام 2020، لما له من أثر مباشر في رفع كفاءة المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي.
2. تؤدي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية دوراً متزايد الأهمية في دعم الاستقرار النقدي، وتحسين فعالية السياسات النقدية، وتقليل الاعتماد على أدوات الدفع التقليدية.
3. أظهرت التجارب العربية تفاوتاً واضحاً في مستويات الجاهزية للتحول المالي الرقمي، حيث تقدمت بعض الدول في تطوير البنية التحتية والتشريعات، في حين ما تزال دول أخرى، ومنها العراق، في مرحلة الانتقال التدريجي.

4. أسهم التحول المالي الرقمي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تسهيل المدفوعات العابرة للحدود، وخفض تكاليفها، وزيادة الشفافية في التعاملات المالية.
5. يواجه التحول المالي الرقمي في الدول العربية جملة من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص التشريعات المتخصصة، ومخاطر الأمن السيبراني، واتساع الفجوة الرقمية.
6. يتطلب نجاح مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية تبني استراتيجية وطنية شاملة تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وبناء الثقة المجتمعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
7. يمكن أن يشكل التحول المالي الرقمي، في حال إدارته بكفاءة، أداة فاعلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز مكانة الدول العربية ضمن النظام المالي الدولي.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تطوير الإطار التشريعي: الإسراع في سن قوانين مرنة تنظم العملات الرقمية وتحمي خصوصية المستخدمين وتكافح غسل الأموال الرقمي.
2. تعزيز البنية التحتية والوعي: ضرورة تحديث شبكات الدفع الإلكتروني وبناء مراكز بيانات وطنية مؤمنة، بالتوازي مع حملات توعية لتعزيز الثقة العامة بالعملية الرقمية.
3. إدارة مخاطر الأمن السيبراني: الاستثمار في أنظمة أمنية متقدمة وبناء فرق وطنية متخصصة لمراقبة التهديدات الرقمية لضمان استقرار النظام المالي.
4. تفعيل التعاون الدولي والإقليمي: الاستفادة من التجارب العربية الناجحة (مثل مشروع عابر) لضمان توافق النظام الرقمي العراقي مع المعايير الدولية لتسهيل التجارة الخارجية.
5. دعم الابتكار المالي: تشجيع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) الناشئة لتطوير حلول دفع مبتكرة تدعم قطاع التجارة الإلكترونية في العراق

References:

- أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية موجة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد(10)، صندوق النقد الدولي، 2021، ص18،17.
- أردان حاتم خضير وعبد علي شروق هادي. (2020). التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الاداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد إنموذجاً. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(126)، ص3.
- حرز أثير هاني. (2024). الاقتصاد الرقمي والتحويلات في العلاقات التجارية الدولية: دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية. المجلة السياسية الدولية، (61)، 262-269.
- بوزانة ايمن وحمدوش وفاء. (2023). العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كتوجه حديث في المعاملات المالية والمصرفية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9 العدد(1)، ص96.
- مرزوق امال. (2023). واقع وآفاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، 17(1)، 9-10.
- الحجمي، ليث حليم. (2025). العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) تحليل بعض التجارب العالمية وامكانية تطبيق الدينار الرقمي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (85)، 206-208.
- العلاق، علي. (2025، 16 يونيو). العراق يطلق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029. <https://www.afi-global.org/news/iraq-launches-national-financial-inclusion-strategy->
- العلاق، علي. (2025، 26 فبراير). محافظ البنك المركزي يعلن تحقيق تكامل ربط منظومة الدفع الالكتروني العراقية بالشبكات العالمية. وكالة الأنباء العراقية. <https://ina.iq/ar/economie/228849--.html>
- الشبشيرى، محمد جميل. العملات الرقمية للبنوك المركزية: نحو نظام مالي عالمي مستدام. <https://aleqtisadyah.com/archives/10703>
- مشروع عابر: مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزية. (2020). البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة. https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Documents/Project_Aber_report-AR.pdf
- العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (2024). صندوق النقد الدولي. www.imf.org
- تمكن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) وتقنية سلسلة الكتل من مستقبل المدفوعات. <https://www.ibm.com/qa-ar/think/topics/blockchain-for-cbdc>